مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

تجربة الحياد العمانية في السياسة الخارجية وانعكاساتها الدينية والاقتصادية والسياسية على الواقع الداخلي العماني ١٩٧٠ ــ ٢٠٢٠ ــ دراسة تاريخية ــ

المدرس الدكتور: قاسم مهدي حمزة
kassim.mahdi.hamza@uomus.edu.iq
المدرس المساعد : حامد شاكر كريم
Hamid.shakir.kareem@uomus.edu.iq
قسم الاعلام / كلية الآداب والعلوم الانسانية / جامعة المستقبل

ملخص البحث

ان ظهور الاتجاهات الحديثة لدراسة السياسة الخارجية العمانية ، ترمي الى ايجاد منظور واقعي يرتكز على اسس نظرية في دراسة سياسة الحياد الخارجية العمانية. واهم ما جاءت به هذا الاتجاهات التأكيد على النظرة الشمولية القائمة على تحقيق الارتباط الوثيق والتكامل بين العناصر المؤثرة في خلق وبلورة سياسة عمان الخارجية بشكل ينسجم مع البيئة السياسية الخارجية للسلطنة ، قصد بلوغ الاهداف الحضارية السامية لعمان ودول منطقة الخليج العربي والمجتمع الدولي من جانب ، ومع ما يتلائم والسياسة الداخلية للدولة العمانية ، بما يكشف حقائق عمق التجربة العمانية في سياسة الحياد الخارجية ، وذلك عن طريق مسارها التاريخي وثوابتها المستقرة والمتكيفة مع واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني المعاصر ، بقيادة السلطان قابوس بن سعيد ، وفي استمرارية هذا التواصل بميادين الحياة العمانية المختلفة ، ليحدد افاق ورؤية سياسة الحياد الخارجية لسلطنة عمان كسياسة متميزة استخدمها صانع القرار العماني للدفاع عن قضايا العدل والسلم الدوليين ، والتعاون البنّاء المشترك وفقاً للمواثيق والمبادئ وقرارات المجتمع الدولي

Abstract :

The emergence of modern trends in studying Omani foreign policy aims to find a realistic perspective based on theoretical foundations in studying Omani foreign policy of neutrality. The most important aspect of these trends is the emphasis on the comprehensive outlook based on achieving close connection and integration between the elements influencing the creation and crystallization of Oman's foreign policy in a manner that is consistent with the Sultanate's external political environment.

In order to achieve the lofty civilizational goals of Oman, the countries of the Arab Gulf region, and the international community on the one hand, and with what is compatible with the internal policy of the Omani state, in a way that

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

reveals the facts of the depth of the Omani experience in the policy of foreign neutrality, through its historical path and its stable coexistence that is adapted to its political, economic, social, cultural and religious reality.

Contemporary, under the leadership of Sultan Qaboos bin Said, and in the continuity of this communication in the various fields of Omani life, to define the horizons and vision of the foreign policy of neutrality of the Sultanate of Oman as a distinct policy used by the Omani decision-maker to defend issues of international justice and peace, and joint constructive cooperation in accordance with the charters, principles and decisions of the international community.

مقدمة:

الحديث عن الاثار الداخلية التي افرزتها سياسة الحياد العمانية خارجيا عن طريق كيفية التعامل مع القضايا الاقليمية والدولية دون انحياز ، يدفعنا للقول الى ان تلك السياسة انتجت اثارا سياسية واقتصادية عادت بالإيجاب على السلطنة رغم بعض الهفوات والسلبيات التي رافقت ثمار تلك السياسة. تلك الدولة حصلت على المركز الثالث في مؤشر الاستقرار السياسي الى جانب غياب اعمال العنف بين مكونات

الشعب الذي يتكون من طوائف عدة رغم سيطرة المذهب الإباضي لكل افكار السلطنة ، كما حصلت على المرتبة الرابعة في مجالات مؤشرات الانفاق الحكومي على التعليم بالإضافة الى مؤشر راس المال البشري ناهيك عن حصولها على المركز الخامس في مؤشر سهولة دفع المواطنين للضرائب[١] ، مما يدل على انسياب واحترام الشعب العماني للقوانين التي تسري في السلطنة. سياسة الحياد العمانية ابعدت سلطنة عمان عن مجيء مخرجات الوضع الاقليمي المتأزم كثيراً بحيث صار التركيز يدنو داخليا لتطوير العديد من المفاصل المهمة في الدولة ، حيث تقدمت سلطنة عمان ثلاثة مراكز في مؤشرات الابتكار العالمي خلال السنوات القليلة الماضية بعد غياب اسمها في ذلك المجال ، إذ صعدت السلطنة الى المركز ٧٧ في العام٢٠١٧ والثامن عربيا[٢] بعدما كانت في المركز ٨٨ عالمياً في العام ٢٠٠٣ في مؤشرات الابتكارات العالمية الذي اصدرته المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو" التابعة للأمم المتحدة[٣].

سياسياً ، الوضع السياسي الداخلي لسلطنة عمان كان له نصيب كبير من الافرازات الخارجية المطبقة من قبل السلطة الحاكمة في علاقاتها الخليجية والدولية حياديا ، حيث يصفه البعض من الكتاب الأمريكان المختصين بشؤون الخليج العربي بأنها ذات مردود ايجابي على الداخل العماني ، خصوصا بعد الخطابات السياسية والتصعيد المتواصل لدى بعض دول الخليج العربي مع محيطه الاقليمي ، عاد بمخرجات سلبية وصلت الى حد المقاطعة والافتراق السياسي مما ولد نتائج عكسية سلبية في الداخل كما حدث مؤخراً في دولة قطر وابتعادها عن بيتها الخليجي الذي كانت تؤدي فيه دور بارزاً ومؤثراً في القضايا الاقليمية[٤]. على هذا الاساس سيتناول هذا المبحث امور جوهرية عادت بالنفع على الداخل العماني نتيجة اتباع سياسة الحياد الدولي.

اولاً: اثر سياسة الحياد على الايديولوجية الدينية في سلطة عمان:

الواقع يبين بأن مؤشرات واتجاهات السياسة والاقتصاد والمجالات الاخرى المتعلقة في سلطنة عمان ، ظهرت عليها بعض الملامح الايجابية التي يشير كل المحللين المتخصصين بأن نتائج السياسة الحيادية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

خارجيا قد عاد بالنفع داخليا. هنا لابد من التركيز على ما ذكره تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٥ فيما يخص حالة عمان سلطنة الفريدة من نوعها، إذ ذكر التقرير خلو السلطنة من عناصر تنظيم ما يسمى بالدولة الاسلامية في العراق والشام والتنظيمات المتحالفة معها، وبالتالي خروج عمان من حلقة الصراعات المذهبية والطائفية التي تضرب كل جزء من اجزاء المنطقة العربية[٥]. وهذا ما اكده قابوس في القول بأن دولته ونتيجة اتباع سياسة حيادية خارجياً مع كل الدول، قد حققت مقاربة خاصة جدا الا وهي منع انتشار ظاهرة التطرف والتعصب وبأشكاله كافة في السلطنة[٦]. كذلك، احتلت السلطنة المركز الأول على الصعيد العربي والـ٢٩ على الصعيد العالمي في مؤشر مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق ما تبذله اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووحدة التحريات المالية في الشرطة العمانية من جهد كبير في رصد التحركات المشبوهة داخليا وخارجيا[٧]، وهذا يدل على جدية السلطنة في البعد عن أي دور داعم للأطراف المتهمة بتمويل وتجنيد المجموعات الارهابية، وايضا في نجاح الحكومة في منع كل انواع التحشيد الشعبي الداخلي والمتأتي من الحدود لمصلحة أطراف تكفيرية أو مسلحة خارجية.

هذه المقاربة العمانية تُلخص رؤية مفادها تركيز السلطنة في البدا في سن تشريعات وقوانين تضمن الحرية والمساواة بين افراد الشعب العماني، بصرف النظر عن الجنس والأصل أو الديانة أو العرق، وإن حكومة السلطنة ورغم وجود العديد من المذاهب عملت عبر العديد من البرامج التعليمية والتثقيفية على تعميق قيم المساواة والتسامح وقبول الآخر المختلف في المجتمع[٨]. هذه المقاربة جعلت بعض الدول الاوروبية ومن ضمنها هولندا وفرنسا ، تنادي بشكل مستمر الى الاخذ بالأنموذج العماني الهادف الى التعايش السلمي ما بين المذاهب والاديان خاصة وان حالة التنافر والتناحر بين المذاهب الموجودة في دول اوروبية عدة في مذاهبها الكاثوليكية والبروتستانتية والأرثوذكسية [٩]، وفي هذا الصدد نشر موقع "فاناك" الهولندي تقريراً كاملاً عن خصوصية التجربة العمانية بوصفها نموذجا يقتدى به من اجل نشر روح التسامح والتعايش السلمي والابعاد عن روح التعصب والتطرف الاعمى ، وايضا اشار التقرير الى الاخذ ببعض المبادئ والقيم التي يتضمنها المذهب الإباضي (رغم إن العمانيين ليسوا جميعهم من أنصار المذهب الإباضي، فهناك السُنّة بفرعيها المالكية والشافعية، وهناك الشيعة) الذي يؤكد على الحذر من التشدد في الرأي واحترام رأي كل شخص يقاطع الشخص الاخر في الدين والمذهب والعقيدة ، كل هذا انتج مخرجات ايديولوجية تستطيع استقطاب وقبول كل انواع الآراء التي تتولد من الاديان والمذاهب الاخرى مهما كان ميولها واتجاهاتها[١٠].

في الحقيقة ، سلطنة عمان نجحت في تجنب المشاكل الطائفية عن طريق تثبيت ذلك قانونياً حيث تنص المادة ١٣٠ من القانون الجزائي العماني "يعاقب بالسجن المؤبد كل من يرتكب فعلا غايته إثارة حرب أهلية في البلاد، ويعاقب بالسجن المؤقت مدة لا تزيد على عشر سنوات، كل من روج لما يثير النعرات الدينية أو المذهبية، أو حرض عليها أو أثار شعور الكراهية أو البغضاء بين سكان البلاد"[١١]. وهذا يُعد قانونا متقدما في منطقة اقليمية ملتهبة مذهبيا بسبب التعددات الدينية لذا نرى سمة التحريض والكراهية والتجييش الطائفي هي الصفة الرسمية من كثير من تلك الدول. لذا كانت السلطنة هي الدولة الوحيدة التي اعتمدت وطبقت هذا النوع من القوانين الحساسة على الصعيد العربي والخليجي. يذكر هنا أن هذه القوانين هي موجودة اصلا بمعنى انها واقع معيش في السلطنة قبل أن تكون قوانين مكتوبة ، لذا يمكن ان يُقال عليها انها اعراق وتقاليد متوارثة ويرجع ذلك في جزء منه إلى طبيعة الشخصية العمانية المتسامحة تاريخياً والمتعايشة مع الاختلافات على تنوعها.

الاضافة الاخرى التي من الواجب الاشارة اليها هنا هو المؤسسة الدينية في سلطنة عمان تُدار من قبل اشخاص ذات حنكة دينية معتدلة ويأتي على رأسهم الشيخ أحمد الخليلي، الذي يُعد النموذج العربي الوحيد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

في المنطقة الذي يدعو الى عقد ندوات ومؤتمرات بحضور ممثلي الدول العربية كل ذلك من اجل التقريب والوحدة والبعد عن التشنجات الدينية والمذهبية والعرقية. وللإباضية ايضاً أثر كبير في صياغة وتوجيه الشخصية العمانية في تقبل الاخر[١٢]. وبصراحة الحقائق التاريخية خير دليل على الدور المعتدل للإباضية في هذا المجال حيث تذكر المصادر التاريخية أن أحد شروط الإمامة الاباضية لقبول انسحاب آمن للقوات البرتغالية المحتلة للساحلي العماني في القرن الثامن عشر، كان إعادة أوقاف العجم (الشيعة) لأصحابها دون المساس ولو بشيء قليل منها[١٣]، وهذا ما يؤكده لحد هذه اللحظة مفتي الإباضية الشيخ الخليلي بموقف لافت للنظر أثناء حوار تلفزيوني على قناة خليجية، حين وصفه المذيع بـ مفتي الاباضية، فأجاب : انا لست مفتي الإباضية أنا مفتي السلطنة. كذلك، يمكن لأي شخص يقصد السلطنة زيارة ملاحظة وجود الكنائس لمختلف الطوائف المسيحية هناك إضافة إلى المساجد لجميع المذاهب الاسلامية دون تفرقة مع جود معابد للأديان الاخرى[١٤].

تحليل تصريح وزير الخارجية العماني بن علوي في معظم اللقاءات التليفزيونية في ان سياسة بلاده لا تنحاز إلى هذا الجانب أو إلى ذاك، بل هي تحاول الوقوف بالمستوى نفسه لكلا الطرفين حيث نعتقد ان ذلك سيكون جيد بالنسبة لهما ولنا[١٥] ، يقودنا للقول بأن السياسة الخارجية العمانية تسير بخطى ثابتة وحثيثة عن طريق الابتعاد كثيراً عن الاجواء المشحونة طائفياً ومذهبياً عن طريق لغة الدبلوماسية والحياد وهو ما أسهم إلى حد كبير في حفظ النسيج العماني الداخلي من أي استقطابات المخرجات الخارجية الحقيقية على خلفية النزاعات الكبرى في المنطقة، وهذا ما انعكس أيضاً على الشخصية العمانية المتحفظة هي اصلا عندما يتعلق الموضوع بالنزاعات والصراعات المذهبية بين الأطراف العربية والخليجية وبالتالي أبتعد عن كل انواع ومسميات الفتن والتحريض عن المساجد والمنابر ضد أي طرف.

ثانياً : الانعكاسات الاقتصادية:

مما لا شك فيه ان مدخلات السياسة الخارجية لاي دولة وما تفرزه تلك السياسة من جوانب قد تكون سلبية او ايجابية ، فأن المحصلة النهائية ستعود على البيت الداخلي ككل. فعلى صعيد الدولة العمانية الوضع مختلف تماما فالبعض يرى في تلك الدولة ونتيجة السياسة الخارجية الحيادية التي اتبعتها صارت تسمى سويسرا الشرق وان مسقط تراجم جنيف سياسيا واقتصادياً. في الحقيقة هذا الحديث والوصف لم يتأتى من فراغ بل عن طريق مجموعة من الثوابت والروى التي بدأت تميز الدولة داخليا وخارجياً بل اصبح العديد من الجنسيات المختلفة يقصد تلك الدولة من اجل الاستقرار كونها تعد دولة الرفاهية والانسان حسب وصفهم[١٦].

سياسة الدبلوماسية والحياد على الصعيد الخارجي وفر الوقت الكافي للنظر والانكفاء الى الداخل بجميع محاوره الاقتصادية ، حيث نرى ذلك جليا عن طريق زيادة النسبة في النمو السكاني بمعدل ٢.٢% سنوياً بالإضافة الى زيادة عدد الوافدين الى تلك الدولة لأسباب تتعلق بالأمان والاستقرار وكثرة الاستثمارات بالإضافة الى التعايش السلمي الذي اصبحت الدول العربية تخلو منه تماماً[١٧] . نسبة النمو الاقتصادي المتزايد بصورة مستمرة ومنسقة كان عاملاً مهما في تصنيف الفرد العماني كونه من الطبقات الوسطى بعدما كانت غالبية السكان معدومة قبل تسلم قابوس السلطة لا بل ظهرت طبقات غنية من الشعب العماني بدأت تضاهي اناس خليجيين ذات ثروات كبيرة[١٨]. الاستقرار كما يسميه البعض بالمطلق قاد الدولة برعاية ليس مواطنيها فقد بل ذهبت الى ابعد من ذلك عن طريق توفير التسهيلات والحوافز للمستثمرين من مختلف الجنسيات بالإضافة الى تعديل بعض القوانين التي تخصص المستثمرين الاجانب بحيث تحاول الدولة جاهدة ازالة العقبات امام المستثمرين لهذا تعد عمان حاليا احد الدول الاكثر جذباً للاستثمار المباشر وغير المباشر في المجالات الصناعية والعقارية[١٩].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

استقرار البيئة الخارجية للسلطنة لم يتوقف عند هذا الحد بل هدوء واستقرار الدبلوماسية بجانبها الحيادي جعل الدولة تلجأ الى مرحلة جديدة في تعزيز اقتصادها عبر تطبيق عدد من الاوامر والمراسيم السلطانية التي اصدره السلطان قابوس بن سعيد وهذا ما تم فعلا عام ٢٠١١ ، إذ تم اطلاق مرحلة ازدهار اقتصادي جديدة ترسخ مجالات الاهتمام بتفاصيل الحياة اليومية للمواطنين العمانيين. فقد تميز عام ٢٠١١ بالبدء في تنفيذ الخطة الخمسية الثامنة التى تستمر الى نهاية عام ٢٠١٥ وتعد هذه الخطة حلقة رابعة في اطار استراتيجية التنمية طويلة المدى المعتمدة للفترة من ١٩٩٦ _ ٢٠٢٠ والمتمثلة في الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (عمان ٢٠٢٠)[٢٠]. وتستهدف الخطة التى بدأت السلطنة تطبيقها الى تحقيق نمو مدروس للاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاه للمجتمع. وينص المرسوم السلطاني باعتماد الخطة الخمسية الثامنة على عدد من الاهداف التي تسعى الخطة الى تحقيقها من بينها تحقيق نمو سنوي في الاقتصاد الوطني لا يقل عن ٣% بالأسعار الثابتة عن طريق حفز الطلب المحلي وتنمية الصادرات وتشجيع الاستثمار ووضع استراتيجية جديدة لرفع الانتاجية والاستغلال الامثل للثروات الطبيعية والطاقات الانتاجية والبنية الاساسية القائمة[٢١].

اما في مجال الرعاية الصحية حققت سلطنة عمان انجازات مشهودة تمثلت في توفير كافة خدمات الرعاية الصحية الأساسية للمواطن العماني والمقيم وكان لهذا التطور انعكاسا إيجابيا على جميع المؤشرات الصحية التي بمقتضاها أصبحت السلطنة تصنف حاليا ضمن الدول المتقدمة في مجال تقديم الخدمات الصحية على مستوى العالم. إذ وصل عدد المستشفيات في السلطنة إلى (٦٠) مستشفى منها (٥٠) مستشفى تابعا لوزارة الصحة[٢٢]. ووصل عدد مؤسسات الرعاية الصحية الأولية الحكومية في السلطنة بنهاية ٢٠١٠ إلى (٢٥٠) مركزا صحيا ومجمعا ومستشفى محليا منها (٢٠٦) تديرها وزارة الصحة وتشمل (٧٠) مركزا صحيا بأسرة و(٨٤) مركزا صحيا بدون أسرة و(٢٢) مجمعا صحيا و(٣٠) مستشفى محليا. بالإضافة الى ٤٤ مستوصفا وعيادة تابعة لجهات حكومية أخرى تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية للعاملين بتلك الجهات وأسرهم. ناهيك على ان السلطنة تصنف من بين الدول المتقدمة في مجال تحسين حياة سكانها حيث تبوأت مركزا متقدما في الحفاظ على حياة الأطفال كما يشير إلى ذلك الانخفاض في معدل وفيات الأطفال[٢٣].

التعليم العالي والبحث العمي اخذ هو الاخر طفرات نوعية نتيجة استقرار الجبهة الخارجية للسلطنة، حيث خطت السلطنة خطوات راسخة ومتقدمة في ايجاد بنية اساسية للتعليم العالي من خلال إقامة مؤسسات جامعية ذات مكانة مرموقة وسمعة عالية إضافة إلى فتح مجالات أرحب وتوفير فرص أكثر للطلبة والدارسين العمانيين في تخصصات علمية واسعة تلبي احتياجات سوق العمل العماني. وبالإضافة الى جامعة السلطان قابوس الى تتكون من تسع كليات شهد قطاع التعليم العالي الخاص بالسلطنة نمواً مضطرداً فقد تطورت مؤسسات التعليم العالي الخاصة كماً ونوعاً ففي العام ٢٠١١ وصل عدد المؤسسات إلي خمس جامعات وتسعة عشرة كلية موزعة على مختلف محافظات السلطنة وتقدم تخصصات وبرامج مختلفة على مستوى الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه ليصبح عدد هذه المؤسسات أربع وعشرون مؤسسة بالإضافة إلي عدد المؤسسات التي تعتبر قيد الإنشاء والتي سيتم الإعلان عنها في القريب[٢٤]. كما أن عدد الطلبة المحليين والدوليين الوافدين الى السلطنة في هذه المؤسسات يتزايد سنوياً بنسب مختلفة حيث بلغ عددهم بحسب إحصائية العام الاكاديمي ٢٠٠٩ _ ٢٠١٠ الى ما يقارب (٣٣٨٢٠) وهو ما يمثل نسبة ٤٣.٣% من إجمالي المرحلتين الدبلوم والبكالوريوس المقيدين في مؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة[٢٥].

في السابق كان الاقتصاد العماني احادي الجانب (نفطي بمعنى تعتمد على ايرادات النفط) ، لكن اليوم محاولات السلطات العمانية لتنويع الاقتصاد لا زالت مستمرة ، وهذا ما حصل فعلا عندما استقطبت السلطنة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ما يقارب ٢٠ مليار دولار استثمارات اجنبية في المجالات الرئيسة كالنقل والخدمات اللوجستية والبناء والسياحة وتعزيز شبكة السكك الحديدية[٢٦] وتكرير النفط ايضاً. وكون السلطنة تواجه حالها حال دولة البحرين الخطر الاقتصادي الاكبر في دول مجلس التعاون الخليجي في حال تعثر اسعار النفط ، فأنها اتبعت خطة تنمية اقتصادية تساهم في توسيع قطاعات السياحة والصناعة وصيد الاسماك والزراعة كل ذلك من اجل لخفض مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد من ٤٦% الى ٩% من الناتج المحلي الاجمالي بحلول العام ٢٠٢٠ للتعامل مع احتياطها المتضائل[٢٧]. واستنادا الى بعض المؤشرات التي نشرها مجلس السياحة والسفر العالمي فقد جذبت سلطنة عمان في مجالي السفر والسياحة ما يقارب ٦٦٢ مليون دولار في العام ٢٠١٥ وبزيادة ١١.٧% في العام ٢٠١٦[٢٨].

بالإضافة الى ما تقدم نرى ان هناك العديد من المؤشرات التي جعلت من عمان دولة ذات بعد اقتصادي داخليا وخارجيا ، فمن جانب ممارسة انشطة الاعمال ٢٠١١ ، اوضح التقرير الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي ان سلطنة عمان استطاعت في تحسين ترتيبها العالمي في مجال سهولة مزاولة نشاطات الاعمال حيث حصلت على المرتبة ٥٧ عالميا وعلى المركز الثالث عربيا والمركز ٤١ عالميا من بين ١٧٨ دولة وذلك في مؤشر مدركات الفساد العالمي وذلك وفق التقرير السنوي لمنظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠١٠ [٢٩].

واشاد تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي "منتدى دافوس" حول التنافسية الدولية لعام ٢٠١١/ ٢٠١٢ الى ان السلطنة تحتل المرتبة ٣٢ من بين ١٤٢ دولة شملها التقرير. كما واشار تقرير الحرية الاقتصادية العالمي لعام ٢٠١١ الذي يصدره معهد "فريزر" الكندي الى ان السلطنة حصلت على التصنيف ٢٨ عالميا من بين ١٤١ دولة شملها التقرير على مستوى العالم[٣٠]. كما وحصلت سلطنة عمان على المرتبة الاولى عربيا في مجال القضاء في التصنيف العالمي الذي اجراه معهد فريزر الكندي بالتعاون مع مؤسسة البحوث الدولية ومن ثم جاءت منظومة القضاء العماني بين افضل عشرين منظومة قضائية على مستوى العالم. كما حصلت السلطنة على المرتبة على المرتبة الرابعة عربيا والحادية والاربعين على المستوى العالمي في مؤشر السلام العالمي وفق التقرير السنوي لعام ٢٠١١ الذي اصدره معهد الاقتصاد والسلام الذي يتخذ من سيدني الاسترالية مقرا له[٣١].

هذه الارقام ان دلت على شيء فأن يدل على الاستقرار النسبي للبيئة الداخلية العمانية التي بدورها عكست مدى استقرار الحالة الاقتصادية الداخلية والخارجية للسلطنة وهي بالتالي الطفرة النوعية كبلد عربي يُعد حديث النشأة وبدأ يضاهي الدول الاوروبية اقتصاديا وسياسيا، كل ذلك بفضل الاستقرار النسبي تارة والمطلق تارة اخرى (وهي الاكثر) ، في مجال السياسة الخارجية التي وصفت بالنادرة حيث ابعدت السكان عن مشاكل الدول الاقليمية التي غالبا ما تشكل مخرجات سلبية على السكان المحليين.

ثالثاً: الانعكاسات السياسية:

في الحقيقة ان البيت السياسي العماني الداخلي في بداية تجربته فيما يخص العمل السياسي الديمقراطي التي لازالت في مراحل مبكرة من مراحل بناء الدولة الديمقراطية الحديثة ، تعرضت الى العديد من العقبات والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية والاقليمية التي ربما اثرت بشكل او بأخر على اطر التحول الديمقراطي او انكفائه بشكل كامل. هذه العقبات تشكل نقطة ضعف في الداخل العماني ، ولعل ابرز تلك الصعوبات التي لا بد من تناولها ، طريقة الانتخابات البرلمانية او انتخابات مجلس الشورى ، حيث برزت عمليات الانتخاب غير الناضج في بعض عمليات الانتخاب التي جرت في مجلس الشورى عن طريق استخدام المرشحين والاعضاء المرشحين الى ممارسات وقيم غير ديمقراطية كالتزوير

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وشراء الاصوات من اجل الحصول على كسب الاصوات وعادة ما يلجأ المرشحين الى شراء الاصوات اعتمادا على ابناء عشيرته او من ابناء طائفته[٣٢]. الجانب الاخر هو ضعف المشاركة السياسية وعدم توفر روح المبادرة والاقتدار السياسي وسيادة قيم الاستهتار وعادة ما يرافق التحول الديمقراطي الحماس والمشاركة الجدية والالتزام في البداية ، لكن سرعان ما يقل ذلك الحماس لأسباب تتعلق بعدم ثقة الناس في ان النظام الديمقراطي سيحقق طموحاتهم وامالهم ، وايضا يفسر ضعف الناس في الاقبال على الانتخابات الى عدم قناعة المواطنين بجدوى الانتخابات واهميتها في التأثير على مجريات الحياة السياسية. بالإضافة الى ذلك صارت الصورة النمطية لدى الكثيرين بأن مجلس الشورى ليس لديه القدرة على التأثير او أن الرأي العام لا يحيط او لا يهتم بالجهود التي يبذلها مجلس الشورى في التأثير على القوانين والتوصيات التي يرفعها الى الحكومة[٣٣].

العقبات والصعوبات الاخرى تضمنت غياب دور الاحزاب السياسية الى جانب ضعف مؤسسات المجتمع المدني وان وجدت فأنها ذات صبغة قبلية وطائفية ، بالإضافة الى غياب وعدم وضوح القوانين والتشريعات التي تنظم حرية العمل السياسي مثل قوانين الاجتماعات العامة ، وقوانين تأسيس الاحراب السياسية والنقابات ، ناهيك عن غياب القوانين التي تحد من حرية الاعلام والتعبير[٣٤].

لذلك صار من الواجب خصوصاً مع وجود سياسة خارجية – حيادية يقتدى بها من قبل كل الانظمة العربية الاقليمية والدولية ، برمجة ذلك التحول الى الاصلاحات السياسية على الصعيد المحلي. فمسيرة العمل السياسي في سلطنة عمان تطورت كثيرا باعتبارها تجربة وطنية لها خصوصيتها وتقاليدها ولها فكر ورؤية تستمدها من قيمها الاسلامية ومن تراثها العماني العريق معتمدة في ذلك على معايير وادوات العصر، وبهذه المزاوجة كانت التجربة تكتسب الخبرة والمهارة وبالتالي يتعاظم دورها من مرحلة الى اخرى حتى اصبح للسلطان برلمان لصنع القرار السياسي وحياة برلمانية فعالة بالمفهوم العصري من اجل مزاولة المفهوم العصري للممارسات الديمقراطية بعد ان توفرت كل مقومات الشراكة الحقيقية في صناعة القرار بما يجعلها جديرة به[٣٥].

النقطة المهمة كانت في الانفتاح السياسي الداخلي لسلطنة عمان ، هو تدول السلطة حيث عدت هذه الظاهرة التي كانت نتيجة الهدوء السياسي الخارجي ازاء المتغيرات الاقليمية والدولية. لذا كانت هذه الظاهرة احد سمات النهضة او الانتفاضة الحديثة اليت قادها السلطان قابوس في السلطان في المنطقة على عكس الدول الاقليمية التي تحتكر السلطة. والجدير بالذكر ان تداول السلطة في السلطنة مبني على اسس قانونية افضت عن تغيير جذري جرى الانتقال بها من حالة العزلة الى الانفتاح ، ومن ثم من الحكم المطلق الى دولة القانون والمؤسسات ، وتشكل بموجبها النظام السياسي للسلطنة نوعا من الديمقراطية بخصاص عمانية فريدة كونها تمزج بين الشورى الاسلامية والديمقراطية المراقبة ، بالاستناد الى الوثيقة الحقوقية المكتوبة التي جرى الاعلان عنها عام ١٩٩٦ وسميت بالنظام الاساسي للدولة ، التي ضمنت تثبيت الحكم الوراثي في السلطنة [٣٦]، كما حددت كيفية نقل مقاليد السلطة بصورة طبيعية الى اكثر المؤهلين فيها لتحمل مسؤوليات الحكم وادارة الدولة ، بالإضافة الى ذلك رمت بدقة متناهية مؤسسات السلطة الرئيسة وكيفية ادارة الحكم القائم على اناطة اصدار المراسيم حصرا بالسلطان ، واوكل الاقتراح والتنفيذ الى مؤسسات حديثة متطورة توزعت بين مجلس الدولة ومجلس الشورى اللذين يجتمعان معاً في مجلس عمان ، الى جانب توفير الاستقلالية التامة لمؤسسة القضاء عن المؤسسات الاخرى بصفتها سلطة الرقابة المباشرة[٣٧].

نتيجة لذلك ، فأن عملية تداول السلطة في السلطنة تحددت ضوابطها وشروطها عن طريق[٣٨] :

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١. اختيار السلطان :حددت ضوابط اختيار السلطان في المادة ٦ من النظام الاساسي للدولة الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ وتعديلاتهُ.
٢. السلطة التشريعية : تناولت اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى الصادر في ٢٠٠٠/٥/٢٢ تحديد وتنظيم الجوانب الاجرائية والتنظيمية لانتخابات مجلس الشورى بواسطة الشعب العماني وبشكل دوري كل اربعة اعوام وهذا ما كان في الاصل مفقود لدى العمانيين.

النتيجة الاخرى التي رافقت الحنكة السياسية الخارجية هي الاستقرار السياسي العماني على الصعيد الداخلي ، فمعظم الدول العربية عانت وتعاني من عدم الاستقرار السياسي الا ان سلطنة عمان تنعم بالاستقرار السياسي بشكل كبير ، بحيث انعكس ذلك على مؤشر الاستقرار السياسي الذي يصدره البنك الدولي الذي يقيس عملية ممارسة السلطة وتغير الحكومات ومقدرة الحكومة على صياغة السياسات وتنفيذها، إذ تتراوح قيمة هذا المؤشر بين ٢.٥ للتعبير عن اعلى درجات الاستقرار السياسي وسالب ٢.٥ للتعبير عن ادنى درجات الاستقرار السياسي[٣٩]. ويشير هذا المؤشر الى ان عمان تتمتع بفضل السياسة الحكيمة بدرجات استقرار جيدة بشكل عام وهي من بين اعلى الدول العربية استقراراً. فقد كانت قيمة هذا المؤشر موجبة لجميع السنوات وتزيد عن ٠.٨ في معظم السنوات التي تتوفر بيها المعلومات وصلت في السنوات الاخيرة الى ٠.٨٩. واحتلت الترتب الثاني في الدول العربية بعد دولة قطر. ويعد هذا مؤشرا ايجابيا ويتوافق مع ما حققته سلطنة عمان في التنمية البشرية ، وذلك لكونها حققت نجاحا كبيرا في النمو والتنمية خلال العقود الاربعة الماضية بفضل اعتماد سياسة التخطيط الاستراتيجي الخارجي والداخلي على حد سواء الذي جرى اتباعه منذ تولي قابوس السلطة[٤٠].

الخاتمة

استقرار الوضع الداخلي لأي بلد يؤثر بطبيعة الحال في سياسته الخارجية، وعُمان ليست استثناء من هذه القاعدة، فكلما كانت نسبة الاستقرار الداخلي عالية، زاد ذلك من فرص وجود علاقات خارجية مستقلة ومتّزنة ومستقرة، وفي الوقت ذاته يضعف من فرص التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي، خاصة في ظل سياسات واتجاهات العولمة، والمواثيق والمعاهدات الدولية، وتأثير المنظّمات غير الحكومية المهتمّة بقضايا حقوق الإنسان والحريات التي عادة ما تكون مدخلاً لفرض أجندات خارجية على الداخل.

كان الهدف الاستراتيجي الأول للسلطان الراحل قابوس بن سعيد منذ بداية تسلمه مقاليد الحكم في البلاد في ٢٣ يوليو ١٩٧٠؛ المضي قدماً في بناء دولة موحّدة ينعم فيها المواطن والمقيم بالأمن والاستقرار والعيش الكريم، فالاستقرار الداخلي يأتي على سلم الأولويات، وبالتزامن مع تلك الخطوة كان الحرص كبيراً لإخراج عمان من عزلتها، حتى تصبح عضواً في المؤسسات الأممية والإقليمية والعربية، وهذا يقود لبناء علاقات خارجية مع مختلف دول العالم الصديقة والشقيقة على أسس من المبادئ الراسخة تقوم ركائزها على احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وعلاقات حسن جوار، ويد ممدودة دائماً بالسلام.

أن السياسة التي اختطتها القيادة السياسية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي إنما هي نابعة من إرث حضاري تتناقله الأجيال، وتدرك القيادة السياسية ذلك من منطلق أن القيم والاتجاهات في الفضاء الثقافي داخل المجتمع تؤثر على اتجاهات السياسة الخارجية من خلال هوية الفاعلين بالنظر إلى طبيعة البنى الفكرية التي ترتكز عليها الدولة في سياساتها.

ISSN–2536–0027

ويمكن القول إن سلطنة عمان في سياستها الخارجية أقرب إلى تبني فكر المدرسة الليبرالية التي ترى أن الفصل الجامد بين المجال الداخلي والفضاء الخارجي لم يعد قائماً، فالسياسة الخارجية كما يراها هذا التيار امتداد مباشر لمعطيات السياسة الداخلية وانعكاس لها.

الاستقرار الداخلي ضمانة للتعامل بواقعية مع الغير، من منطلق القول المتداول: "ما لا أقبله في بيتي الداخلي لا أرتضيه للغير"، ومن يقرأ التاريخ السياسي العماني بوعي يصل إلى نتيجة مفادها أن النأي عن الدخول في النزاعات والصراعات هي السمة الأبرز في السياسة العمانية في أغلب فتراتها التاريخية .إن عُمان بحكم موقعها الجيوستراتيجي كانت وما زالت معرّضة لتأثير العديد من التقلبات السياسية والاقتصادية. لذا كان لزاما على القيادة السياسية بمختلف مستوياتها ومواقعها التحلي بالاتزان والحكمة في التعاطي مع التغيرات للحد من تأثيراتها السلبية حاضراً ومستقبلاً، ولا يتوقع لهذه السياسة أن تتغير إلا بمقدار ما يحقق المصلحة الوطنية .

---

[١] Global Innovation Index ٢٠١٧: Switzerland, Sweden, Netherlands, USA, UK Top Annual Ranking.
http://www.wipo.int/pressroom/en/articles/٢٠١٧/article_٠٠٠٦.html .

[٢] مؤشر الابتكار العالمي ٢٠١٧ .. ترتيب الدول العربية على الرابط الاتي :
http://www.rowadnews.com/ .

[٣] The World's Most Innovative Countries: The Global Innovation Index ٢٠١٣:
https://knowledge.insead.edu/innovation/the-worlds-most-innovative-countries-the-global-innovation-index-٢٠١٣-٢٥٢٥ .

[٤] عبد العباس العزيزي . الجغرافيا السياسية لسلطنة عمان ، دراسة في الجيوبولتيكس ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٣ . ص ص ٥٥-٥٦.

[٥] What Makes Oman Immune from Terrorist Groups like al-Qaeda and Islamic State?
https://chronicle.fanack.com/oman/history-past-to-present/oman-immune-from-terrorism/ .

[٦] التغيير في عُمان : بين سلطة الدولة ودولة السلطة . على الرابط الاتي :
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/٢٠١٦/٠١/٢٠١٦١٢٨١١٥٥١٥٨٦٠٧٧٧.html

[٧] السلطنة الأولى عربيا والـ٢٩ عالميا في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب . على الرابط الاتي :
http://janoubia.com/٢٠١٤/٠٩/٢٦/ .

[٨] Oman stands by diplomacy and peace :
https://omaninfo.om/english/module.php?module=topics-showtopic&CatID=٤&ID=٣٥٣٣ .

[٩] سعد ابو دية . السياسات الخارجية العمانية في عهد جلالة السلطان قابوس (١٩٩٧-١٩٩٨) دراسة في عقائد صانع القرار العماني ، دار البشير ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٨ . ص ص ٣٤-٣٥.

[١٠] Oman's Message of Islam :http://www.islam-in-oman.com/en.html.

[١١] للمزيد من الاطلاع ، ينظر : المناعة الداخلية : لماذا ظلت عُمان محصنة من تهديدات الإرهاب؟ على الرابط الاتي :
http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/٤٦٢٤٥٨.aspx .

ISSN–2536–0027

[١٢] سرحان بن سعيد الازكوي . تاريخ عمان ، كشف الغمة الجامعة لاخبار الامة . وزارة التراث القومي والثقافة ، مسقط ، عمان ، ١٩٨٦. ص ٢٣.
[١٣] المصدر نفسه ، ص ٢٤.
[١٤] سلطنة عمان في منأى عن «الإرهاب» : وقاية داخلية وخارجية . على الرابط الاتي :
http://www.al-akhbar.com/node/٢٤٠٧٠٣ .
[١٥] الحياد والكتمان : وصفة نجاح عمان كوسيط في النزاعات . على الرابط التالي :
http://www.dw.com/ar/ .
وكذلك ينظر : حياد عمان يعزز دورها في حل أزمات المنطقة . على الرابط الاتي :
https://alwafd.org/ .
[١٦] حسين غباش . عمان : الديمقراطية الاسلامية ، تقاليد الامامة والتاريخ السياسي الحديث ١٥٠٠-١٩٧٠ ، دار الجديد ، بيروت ، لبنان ١٩٩٧. ص ٣٥.
[١٧] عبد الحميد الموافي . عمان : الدولة الحديثة ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٢ . ص٥١.
[١٨] هشام محمد . الاعمال التاريخية للسلطان قابوس . مركز الراية للنشر ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١١ . ص ٦١.
[١٩] سلطنة عمان تعدل قانون الاستثمار الاجنبي. على الرابط التالي :
http://www.alkhaleej.ae/economics/page/٨٧f٠c٣ce-٨٤e٩-٤٣٨٥-b٨e٠-٠c٤aa٣c٩٢dd٤
[٢٠] في العيد الوطني السابع والثلاثين (١٨ نوفمبر ٢٠٠٧) سلطنة عمان .. تنمية متسارعة، وتحولات اجتماعية وديمقراطية مشهودة . على الرابط الاتي:
http://www.١٤october.com/Print.aspx?newsno=٢٣٠٩٦ .
[٢١] سلطنة عمان الأولى خليجياً في تيسير إجراءات تنفيذ المشروعات الاقتصادية . على الرابط الاتي :
http://ik.ahram.org.eg/News/٤٣٧٢٠.aspx .
[٢٢] انجازات مشهودة بقطاع الصحة العماني في ظل حكم السلطان قابوس خلال ٤٠ عاما . على الرابط الاتي :
http://arabic.people.com.cn/٣١٦٥٧/٧٢١٨٣٨٣.html .
[٢٣] القطاع الصحي في السلطنة : تطور جذري في مفهوم الخدمات الصحية . على الرابط الاتي :
http://www.shabiba.com/article/١٠٢٤٠٠.
[٢٤] النهضة العمانية المباركة وملحمة التعليم . على الرابط الاتي :
http://alwatan.com/details/٨٧٤٥٤ .
[٢٥] تطوير التعليم في سلطنة عمان : منهج من أجل الحياة وكسب مقوماتها . على الرابط الاتي :
http://araa.sa/index.php?view=article&id=٨٤٧:٢٠١٤-٠٦-٢٧-٢٣-٥٥١٠&Itemid=١٧٢&option=com_content .
[٢٦] وخلال عامي ٢٠١٠ / ٢٠١١ تم افتتاح عدد من الطرق الرئيسية بالسلطنة من بينها طريق مسقط السريع الذي يعد من المشاريع الاستراتيجية التنموية في قطاع النقل بمحافظة مسقط ، وقد جهز الطريق بالجسور العالية ذات المقاييس التي تعادل في مواصفاتها كثير من الجسور العالمية من حيث الجودة والكفاءة والدقة. للمزيد من الاطلاع ، ينظر :
http://www.shabiba.com/article/١٢٣٦٤٩.
[٢٧] عُمان تبتعد عن النفط . على الرابط الاتي :
http://www.shabiba.com/article/١٢٣٦٤٩ .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

[٢٨] ١٠ حقائق اقتصادية عن سلطنة عمان . على الرابط الاتي :
https://raseef٢٢.com/economy/٢٠١٤/٠٨/٠٥/١٠- .
وكذلك : سلطنة عُمان وتنويع مصادر الدخل . على الرابط الاتي :
http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/٢٠١٦/١٠/٨/ .
[٢٩] عمان تحقق ٦ مراكز متقدمة في مؤشرات تقرير التنافسية العالمية. على الرابط الاتي :
http://www.akhbarak.net/news/٢٠١٧/٠٩/٢٧/١١٩٥٩٣٠٢/articles/٢٦٤٢٦٤٣٩/ .
[٣٠] المصدر نفسه.
[٣١] المصدر نفسه.
[٣٢] عبد الحميد الموافي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٤-٧٥.
[٣٣] عبد الحميد الموافي،مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧.
[٣٤] محمد محمود ابو العلا . جغرافية اقليم عمان ، سلطنة عمان والامارات العربية . مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٩٨٨. ص ٧٦.
[٣٥] علي سعيد اليافعي. استحقاق في حينه . مسقط ، الشورى ، مجلة ، عمانية ، ع ٦ ، ٢٠١١ . ص ٢٢.
[٣٦] محمد بن مبارك العريمي . تطور نظام الشورى في سلطنة عمان : من عام ١٩٨١ – ٢٠٠٠ . رسالة ماجستير ، غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٢ . ص٥٧.
[٣٧] عبدالحميد الموافي ، مصد سبق ذكره ، ص ص ٧٩-٨١.
[٣٨] محمد بن مبارك العريمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٨.
[٣٩] ضيف الله السعيدين . دوائر صنع القرار في السياسية الخارجية في سلطنة عمان . اعمال المؤتمر العلمي الرابع ، علاقات عمان الخارجية في القرن العشرين ، منشورات جامعة ال البيت ، المفرق ، الاردن ، ٢٠٠٧. ص ص ٣٣-٣٤.
[٤٠] المصدر نفسه ، ص ٣٥.